

يتكرر مشهد الموت مع كل موسم مطري في الأردن، حيث لقي 11 شخصا حتفهم جراء السيول والفيضانات التي ضربت البلاد الجمعة بعد أسبوعين من فاجعة البحر الميت، مما يطرح أسئلة حول أسباب تكرار هذه الحوادث. السيول ضربت هذه المرة مناطق معان ومدينة البتراء السياحية ووادي موسى جنوبي الأردن، ومحافظة مأدبا والبلقاء وسط البلاد، مما أدى إلى وفاة هذا العدد من الضحايا، أحدهم غطاس بالدفاع المدني، فضلا عن إصابة تسعة آخرين وفقد عدد آخر.

تأتي الكارثة الجديدة بعد حادثة البحر الميت أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي التي راح ضحيتها 21 شخصا - غالبيتهم من الأطفال - جراء سيول جرفت حافلة مدرسية، في ظل غضب شعبي متواصل من تردي البنية التحتية في الأردن، والتقصير الرسمي في التعامل مع الكوارث الطبيعية. (الجزيرة نت)

التعليق:

منذ أكثر من عقد من الزمان حدث تغير في المناخ نتج عنه تغير كبير في هطول الأمطار. يقول الجيولوجي محمد المغربي إن تأثير التغيرات المناخية على الأردن بات كبيرا، حيث أصبح هناك تغيير في نمط هطول الأمطار، بمعنى أن "كمية المطر التي كانت تهطل في أسبوع أصبحت تهطل في ليلة واحدة، والموسم المطري بعد أن كان يتوزع على مدار فصل الشتاء، أصبح يتركز في أيام محددة بغزارة، مما يؤثر على المنشآت من أبنية وطرق ويقلل من تغذية المياه الجوفية".

وهذا يؤكد أنه لا بد من دراسة للأرض التي سيتم بناء المنشأة عليها ومحيطها، وهذا لا يتم في المملكة. إذ هناك تقصير من الدولة في إيجاد بنية تحتية تقي الناس من الكوارث وتعمل على الحصاد المائي لتمنع مشكلة انقطاع المياه في الصيف عن السكان.

صحيح أن المشكلة بسبب فساد الفاسدين من رجال الدولة الذين لا يوجد عندهم أدنى فكرة عن الرعاية وإنما همهم الجباية فقط وملء حساباتهم من أموال الشعب، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في طبيعة النظام العلماني الرأسمالي المتمثل في طبيعة عمل الوزراء؛ فالوزير في النظام العلماني الرأسمالي حاكم، والوزارة من أهم أجهزة الحكم في الدولة فلا يشترط أن يتولى الوزارة وزير متخصص بشؤونها.

بينما في دولة الخلافة يعتبر ما يسمى اليوم بـ"مجلس الوزراء" جهازاً إدارياً يتولى الإدارة فيه أشخاص متخصصون بالمجال الذي يديره، فمديرية الصحة يتولاها الأطباء ومديرية التعليم يتولاها المعلمون ومديرية الأشغال العامة يتولاها مهندسون أو جيولوجيون، ... وهكذا بقية المديريات، وهذا التفريق له أثره في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بحيث يكون لديه القدرة على وضع أساليب الوقاية قبل وقوع الكارثة وأساليب العلاج السريع بعد وقوعها، ويتحمل المسؤولية كاملة إذا كان مقصرا في عمله، والمحاسبة تقع على رأس النظام وهو الخليفة ومن دونه حتى تصل إلى المتسبب المباشر في الكارثة، وتقوم الدولة بتعويض الضحايا من ميزانية الدولة أو مال الشخص المتسبب إذا كان ناتجا عن إهماله وتقصيره...

بينما في النظام العلماني يعين الوزير لفترة من الزمن لا تكفي لاطلاعه على ملفات وزارته، ودراسته وخبرته لا علاقة لها بالموقع الذي وضع فيه، وعندما تحدث كارثة تقع المسؤولية عليه ولسان حاله يقول "يا غافل لك الله! كما أن العقاب الذي يجب أن يقع عليه يُرفع عنه بمجرد تقديمه لاستقالته، أما الضحايا فلا عزاء لهم وعليهم أن يصبروا على قضاء الله وقدره وإلا كانوا ساخطين على الله!!

أهلنا في الأردن! أرأيتم أين ذهبت بكم النظم العلمانية الرأسمالية الظالمة؟ أيهما أفضل نظام إلهي ينظم العلاقات ويحل المشاكل لا يحابي أحدا أم نظام بشري ظالم قاصر منحاز إلى الفاسدين!؟

كتيبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نجاح السبائين - ولاية الأردن